فصل في تحقيق الشريف الامكان بالخروج الامكان بالقياس الى
الجواز والامتناع بالقياس الى الغير بمعنى ان يجوز ان يوجد ويجب
واجبا بالقياس الى الممكن بالذات اذا كان ذلك الممكن ممتنعا
بالغير حاصل معنى الامتناع بالقياس الى الغير لزوم الممتنع للغير
سواء كان علة اللزوم ذلك الغير او لا ومعنى الامتناع بالغير
ان يجب العدم عليه لمزوم الممتنع كما انه تحقق عدمه وانتفاؤه
على هذا القياس وان اردت بعض التفصيل فارجع الى
حواشيه قدس سره على شرح حكمة العين في مقالة البارئ
في دليل اثبات العقل والحق ان الامكان بالقياس الى
العفو ليس محلا للنزاع فان العفو في القول اثواب المطيع و
عقاب العاصي واجب على الله تعالى في نفس الامر ويكتب
ان يقع والامكان بالقياس الى العفو لا يضر فانه لا ينافي
الوجوب بالقياس الى ما ليس بعفو له مطلقا وان الامكان المحسب
نفس الامر لازم نظرا الى ذاتهما واستثنى له سلمه وهو خلف نقول
انه كما وقع في بعض النسخ وقع في اكثرها بعد ان زاد اما
جواب آخر على تقدير تسليم عدم الفرق بين الاستحقاق والوجوب
بانه لا استحالة عقلا عندنا في شيء من الشرعيات

نعم

نعم فحينئذ تقدير تسليم لزوم خلف لا استحالة فيه فنختار وجود النقيض
وربما لا يكفي ان الاشاعرة الظاهريون يقولون بالحسن والقبح
العقليين لا بمعنى استحقاق الثواب في المدح والذم والعقاب
بل بمعنى اخر على ما سيجيء بتقريب وهو ان القبح العقلي بمعنى
الذم بالجزء وهو عدم الكمال والاجوز وسفه حقه بعد ومنع
لزوم الخلف والكذب مثل الجهل الا يخفى فانه وقال النسخ
التي بين فيما قوله وكذا قوله الى آخره وقد قال الله
لم كما ان يلوح محط الايراد في مخالفة المحققين و
يخبر بذا وجه كلام المحققين وكما ان مورده على انه
ايراد آخر وامّا اذا لم نقل باحد الوجهين آه لم
يتوجه الى ان التصرف في معنى قوله تعالى ما يبدل القول
لدي بان يخصص القول بالوعد ويراد القول المعقول
وهو الكلام النفسي الى غير ذلك لان سابقه وهو قوله
تعالى لا يخصمه الذي وقدمت اليكم بالوعيد صح في
ان مراد ليس سوء الوعيد بان لا احد خلف للوعد فيه
يلزم التوجه الى الجواب المذكور من بعد التسليم فما
استند احدهما بالفرق بين الاستحقاق والوجوب حتى تنافيا

Copyright © King Saud University